الفصل الثالث

الابتعاث بوصفه أحد أبعاد الاستثمار

لبرامج الدراسة في الخارج فوائد كثيرة وآثار إيجابية، منها ما يعود على الدارسين أنفسهم بزيادة معارفهم وعلومهم، والرفع من قدراتهم ومهاراتهم، ومنها ما يعود على مجتمعاتهم، بدفع عجلة التنمية والإسهام في التقدم والنماء، وتوطيد عرى الصداقة وزيادة فرص التعاون مع المجتمعات الأخرى.

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على برامج الدراسة في الخارج على الفرد والمجتمع كثيرة، وسنحاول في هذا الفصل مناقشة برامج الابتعاث بوصفها أحد طرق الاستثمار في الإنسان بالنسبة إلى الدولة مصدر الابتعاث والفوائد الاقتصادية والعلمية التي تحصل عليها الدول التي يدرس فيها الطلبة المبتعثون أو ما يمكن أن نسميها دول المستقر الدراسي.

الابتعاث بوصفه استثمارًا في الإنسان بالنسبة إلى دول المصدر

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على برامج الدراسة في الخارج على الفرد والمجتمع كثيرة بعضها

لا يمكن قياسه بسهولة بسبب الفترة الزمنية الطويلة لتبلور آثاره، وبعضها الآخر يمكن وصف وقياس فوائده وآثاره من خلال الإحصاءات والدراسات في هذا الجانب. وفيما يلي جوانب من الفوائد المترتبة اجتماعيًّا واقتصاديًّا على برامج الابتعاث[1].

اكتساب المعارف والعلوم الحديثة:

إن الدراسة في الجامعات العالمية المتقدمة، والاحتكاك بأنظمة متقدمة في التعليم وبأساليب وطرق جديدة في التفكير وفي معالجة المشكلات تسهم بلا شك في اكتساب الدارس للمعارف والعلوم الحديثة، وممارسة المنهج العلمي في البحث، وتزيد من قدراته ومهاراته وخبراته العلمية والعملية. إن العلم يتطور بسرعة مذهلة، وبخاصة في مجالات الطب والعلوم والتكنولوجيا، ولا بد من متابعة هذا التطور والاستفادة منه استفادة كاملة، ولذا، فإن برامج الدراسة في الخارج تُتيح للطلاب الاطلاع على الجديد في مجالات العلوم المختلفة، وتُسهّل عليهم الاستفادة من المختبرات والمعامل الحديثة، والتدرب على استخدام الأجهزة المتقدمة خاصة في التخصصات الطبية والعلمية الدقيقة، وكذلك فإن الطلاب بعد معايشتهم للبيئات العلمية واكتسابهم لغة العلم، يتمكنون بعد تخرجهم من متابعة المستجدات العلمية في مجال تخصصاتهم عن طريق المجلات والدوريات العلمية، وكذلك بالمشاركة في المؤتمرات واللقاءات العلمية المتخصصة.

بناء الجسور بين الثقافات المختلفة:

إن تجربة الدراسة في الخارج بما فيها من احتكاك مباشر للطلاب مع أفراد المجتمع الجديد، وتفاعل إيجابي لهم مع الثقافة الجديدة، تؤدي إلى بناء الجسور، وتوسيع دائرة المعرفة، وزيادة الفهم المتبادل بين الشعوب والثقافات المختلفة، ما يؤثر إيجابًا في علاقات تلك الشعوب والثقافات مع بعضها، ويسهم في زيادة مجالات التعاون وتعزيز أواصر الصداقة بينها.

تنمية الموارد البشرية:

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة بالشكل المأمول ما لم تقترن بتنمية حقيقية في مجال الموارد البشرية، إذ إن الفرد هو محور التنمية والفاعل الأول فيها، ولذلك فإن برامج الدراسة في الخارج تُعدّ رافدًا نوعيًّا مهمًّا من روافد تنمية الموارد البشرية الوطنية، وفي التجارب التنموية الناجحة لكثير من الدول النامية، كدول النمور الآسيوية يلاحظ دور الاستثمار في العنصر البشري تعليمًا وتدريبًا وابتعاثًا في العقود الماضية في إحداث التقدم والتنمية الاقتصادية في تلك الدول. وباختصار، فإن الاهتمام بالبشر تعليمًا وتدريبًا والنظر لهم على أنهم الركن الأساسي لإحداث التنمية الحقيقية شرط رئيس لنجاح التجربة التنموية.

ومع النهضة التي تشهدها كثير من الدول العربية في الوقت الحاضر، ومع التوسع في المشروعات والمدن الجامعية والطبية والصناعية، فإنها في حاجة ماسة إلى الكوادر البشرية والخبرات الوطنية المؤهلة تأهيلًا عاليًا وفق أحدث مستجدات المعرفة والعلوم والتكنولوجيا، لسد النقص الموجود خاصة في المجالات الطبية والصناعية والتكنولوجية الحديثة وللتقليل من الآثار السلبية للتوسع في استقدام الخبرات الأجنبية.

التعريف بالوطن وبثقافته وعاداته وتقاليده:

للابتعاث للدراسة في الخارج آثارٌ إيجابيةٌ فيما يتعلق بتعريف مجتمعات دول الدراسة بتاريخ وحضارة وواقع الدول العربية والإسلامية، وتعريفهم بعادات الشعوب العربية وتقاليدها، وللابتعاث للدراسة في الخارج فوائد كثيرة فيما يتعلق بتعريف الآخرين بالدين الإسلامي الحنيف وتصحيح النظرة السلبية لدى بعض أفراد المجتمعات الأخرى عن الإسلام والمسلمين.

إتقان اللغات الأجنبية:

لا تكفي الدراسة في معاهد اللغات لإتقان اللغات الأجنبية؛ لأن البرامج التدريبية في اللغة تكون عادة مرتبطة بالاستعداد الشخصي للتحصيل الذي يكون عاليًا حال ارتباطه

بالحصول على درجة علمية، ولذا، فإن قضاء سنوات في بلد الدراسة، واستخدام اللغة الأجنبية طيلة هذه السنوات في البحث والدراسة، تحدثًا واستماعًا وقراءةً وكتابةً، يؤدي إلى إتقان اللغة الأجنبية، ومن ثم، فإن الدارس يصبح قادرًا على متابعة كل جديد في مجال تخصصه، ويصبح حلقة وصل بين وطنه والدول الأخرى التي تتحدث لغة البلد الذي درس فيه.

اكتساب أنماط حياتية جديدة:

تتفاوت الآثار المتحصلة من تجربة الدراسة والغربة والعيش في مجتمعات متقدمة بحسب قدرات كل فرد واستعداداته، إلا أنها في معظم الأحيان تؤدي إلى اكتساب الدارس بعض العادات والقيم الحميدة فيما يتعلق بالانضباط، والتفاني في العمل، والمثابرة في الإنجاز، والدقة في المواعيد، وتقدير العمل التعاوني، وتقديم الصالح العام على الصالح الخاص، إضافة إلى تطور نمط الحياة والعادات الاستهلاكية، وإن احتكاك الدارس ببيئة جديدة، وتعرفه إلى فلسفات ووجهات نظر مختلفة يزيد من تسامحه وقدرته على التعايش مع الآخرين، ويُتيح له نظرةً أوسع في معالجاته للقضايا الوطنية والعالمية، ويُعمّق من ممارساته التقييمية لمجتمعه وبيئته المحليين.

دعم برامج التعليم العالي:

مع كثرة مجالات الدراسة في التعليم العالي وتنوعها، إلا أنها لا تستطيع مواجهة التزايد المتسارع عامًا بعد عام في أعداد الطلاب المتخرجين من المرحلة الثانوية أو الراغبين في الدراسات العليا؛ لذلك فإن التوسع في الابتعاث للدراسة في الخارج، وبخاصة في بعض التخصصات النادرة يُعدّ رافدًا نوعيًّا مهمًّا لبرامج التعليم العالي المتوافرة داخل الوطن.

وأخيرًا، فإن (الدراسة في الخارج) ظاهرة ثقافية وتعليمية عالمية، فحتى الدول المتقدمة علميًّا واقتصاديًّا تهتم ببرامج الدراسة في الخارج، وذلك من أجل الاحتكاك بالخبرات الأجنبية والاستفادة منها، وعلى سبيل المثال، فإن كثيرًا من الدول المتقدمة علميًّا، التي تضم جامعات مميزة، كالولايات المتحدة الأمريكية ،وكندا، وفرنسا، وبريطانيا، تدعم برامج الدراسة في الخارج، التي تتضمن دعم عشرات الآلاف من مواطنيها للدراسة خارج بلدانهم وتشجيعهم، إدراكًا منها للفوائد الكثيرة المترتبة على هذه الظاهرة التعليمية والثقافية.

إن التطور في كل مجالات الحياة لا يمكن أن تحتكره دولة بعينها، بل إن لكل دولة من دول العالم ميزة تنافسية، نشأت بسبب عوامل اقتصادية أو بيئية أو ثقافية معينة، وأدت إلى تميز تجربتها في مجالٍ من المجالات، ولذا فإن الاطلاع على خبرات

الآخرين والاستفادة من تجاربهم يُعدّ أمرًا ضروريًّا يجب ألا يتوقف.

استفادة الدول من فتح أبوابها للطلاب الأجانب

ثمة سؤال يتكرر عند مناقشة القضايا المتعلقة بالدراسة في الخارج عن الفائدة التي تجنيها الدول من فتح أبوابها للطلاب الأجانب، بل وفي بعض الأحيان، دفع تكاليف دراستهم أو جزء منها، عن طريق المنح الدراسية التي تقدمها الحكومات والجامعات للطلاب الأجانب المميزين، وعلى سبيل المثال، تستثمر الحكومة الأسترالية نحو (300) مليون دولار أسترالي سنويًّا (900 مليون ريال سعودي) على شكل منح دراسية للطلبة الأجانب والباحثين وأصحاب المهارات تمكنهم من الدراسة وإجراء البحوث في أستراليا أو تطوير مهاراتهم خارجها[2]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ومع أن عدد الطلاب الأجانب الدارسين على حسابهم الخاص يأتي في المقدمة، إلا أنه يلاحظ أن أعداد الطلبة الأجانب الدارسين على حساب الجامعات والكليات الأمريكية، إضافة إلى الحكومة الأمريكية، يقارب ثلاثة أضعاف عدد الطلبة المبتعثين على حساب حكوماتهم، وقد قامت الجامعات والكليات الأمريكية في العام الدراسي 2017/2016م بدعم الرسوم الدراسية كليًّا أو جزئيًّا لعدد 162.134 طالبًا أجنبيًّا؛ أي لما نسبته 15% من إجمالي

الطلبة الأجانب[3]. وهو الأمر الذي يشير إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات التعليم فيها من أجل اجتذاب الطلبة الأجانب.

والحقيقة، إن الأسباب التي تدعو الدول إلى الترحيب بالطلاب الأجانب كثيرة، منها أسباب ثقافية، ومنها أسباب اقتصادية وأكاديمية وسياسية بحتة، فمن أهم الأسباب التي تدعو كثيرًا من الدول إلى الترحيب بالطلاب الأجانب العائد الاقتصادي الذي تجنيه من رسوم دراسية وسكن وخدمات وتكاليف التنقل وتكاليف المعيشة المختلفة خلال فترة الدراسة، وعلى سبيل المثال، فقد أسهم الطلاب الأجانب الدارسون في الولايات المتحدة الأمريكية في العام الدراسي (2017/2016م) في إضافة نحو (36.9) بليون دولار، (138.4 بليون ريال سعودي (إلى الاقتصاد الأمريكي[4]، وفي بريطانيا، فإن إسهام الطلاب الأجانب في اقتصاد الدولة خلال العام الدراسي (2015/2014م) يتجاوز 25 بليون جنيه إسترليني (نحو 130 بليون ريال سعودي)[5].

تمثل حركة الطلبة الأجانب نحو بلد الدراسة نوعًا من الصادرات تؤدي إلى ضخ سيولة مالية في اتجاه اقتصاد البلد المضيف، وهذه السيولة القادمة تساعد على حركة الاقتصاد في الداخل في كثير من مفاصله ما يؤدي إلى تضاعف قيمتها

(أي السيولة). قيمة معامل المضاعفة هذا يعتمد على حال الاقتصاد في مختلف أبعاده وطبيعة الصناعات ذات الصلة. وكأي سيولة يتم ضخها في الاقتصاد، فإنها تؤدي إلى تشغيل الموارد المعطلة في الاقتصاد، التي يتم امتصاصها نتيجة الطلب على التصدير، الذي يؤدي بدوره إلى نمو الدخل القومي. في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في كامل تشغيله للموارد المتوافرة، فإنه سوف يعيد ترتيب حركته بحيث تنكمش الصادرات في الجوانب ذات القدرة التنافسية الأقل، ويتبع ذلك حركة في الأيدي العاملة في اتجاه مناطق النشاط الاقتصادي الجديد. ولذا، فإن العوائد المالية التي تجنيها الدولة المصدرة للتعليم تتعدى فترة الدراسة التي يقضيها الطالب في البلد إلى فترة الإقامة فيما إذا قرر الإقامة بعد حصوله على الدرجة العلمية نتيجة للفرق بين الضرائب التي يدفعها وكلفة الخدمات التي تقدمها الدولة المضيفة[6].

وقد حذر تقرير صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في آب (أغسطس2003م)، من التأثيرات السلبية لتناقص أعداد الطلاب الأجانب على برامج اللغة الإنجليزية المكثفة، وكشف التقرير عن تناقص أعداد الطلاب بنسبة (191) في المئة بين عامي (2002 و2003م)، وبنسبة (30) في المئة بين عامي (2001 و2003م)، ويعود سبب تناقص أعداد الطلاب آنذاك إلى التشديد في سياسات منح التأشيرات وإجراءات متابعة الطلاب

الأجانب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وقد عدّد التقرير خسائر ببلايين الدولارات الأمريكية، إضافة إلى إغلاق (27) معهدًا للغة الإنجليزية لأبوابها، وفقدان نحو ألف معلم وظائفهم بسبب النقص في أعداد الطلاب[7] وإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبي لتناقص أعداد الطلبة الأجانب في الاقتصاد وانخفاض العائد المالي الذي تحصل عليه الجامعات يؤدي أيضًا لزيادة الرسوم الدراسية على الطلبة المحليين[8].

وإضافة إلى العوائد المادية، فإن المؤسسات التعليمية والأكاديمية في دول العالم المختلفة ترحب بالطلاب الأجانب رغبة منها في زيادة التنوع العرقي والديني والثقافي في مجتمعاتها، وذلك إدراكًا منها للآثار الإيجابية الكثيرة لهذا التنوع في التعرف إلى الشعوب والثقافات الأخرى، والاستفادة مما لديها من إيجابيات، ولذا نرى كثيرًا من الجامعات والمؤسسات التعليمية تفخر بهذا التنوع، وتبرزه في نشراتها الدعائية.

ومن الأسباب الرئيسة التي تدعو الدول إلى قبول الطلاب الأجانب وتشجيعهم على الدراسة فيها، الرغبة في نشر ثقافة وقيم بلد الدراسة لدى الطلاب الأجانب، وإطلاعهم على حقيقة ثقافة بلد الدراسة وحضارته، ما يعزز الروابط، ويزيد من مجالات التعاون بين بلد الدراسة والبلدان التي قدم

منها الطلاب الأجانب، وبخاصة مع تقلد هؤلاء الطلاب مناصب قيادية ومسؤوليات اجتماعية مهمة في بلدانهم.

ومن الأسباب أيضًا الرغبة في استقطاب الطلاب النوابغ والموهوبين في التخصصات العلمية النادرة، وترغيبهم في العيش والبقاء في بلاد الدراسة للاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم، ولذلك فإننا نرى الكثير من (العقول المهاجرة) تعمل في الجامعات والمراكز البحثية والمراكز الطبية المتقدمة حيث رحبت بهم الجامعات الغربية، وأعطتهم دولها الفرصة للإبداع والتفوق في أجواء من الحرية والأمن والرخاء ما افتقدوه في بلادهم الأصلية، فاستفادت منهم تلك الدول استفادة كبيرة، وأسهموا في نهضتها وتقدمها.

كما لاحظنا، فإن الفوائد التي تحصل عليها الدول الراعية لبرامج الابتعاث أو تلك التي تقدم خدمات التعليم والتأهيل ازدادت أهميتها مع التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وذلك لتحول المعرفة إلى مجال للتنافس من أجل السيطرة والتفوق بين دول العالم. وقد أدى هذا الأمر إلى الاهتمام المتزايد بتطوير وسائل الاتصال وبالمؤسسة التعليمية ومراكز صنع المعرفة فيها، حتى بتنا نرى وجهًا للعولمة تغير فيه شكل المؤسسة التعليمية، وتغيرت وسائل نشاطها، وهذا ما سوف نناقشه في الفصل القادم.

المراجع

1. انظر: كتاب (الدراسة في الخارج) للمؤلف.

2. Australian Government, Australia Awards web site, see also (Australia Awards, update 2017 report, Australian Government

3. Institute of International Education. Open Doors Report. 2017.

4. NAFSA: Association of International Educators. Website: www.nafsa.org. See also, Institute of International Education, Open Doors Data, Special reports, Economic impact of International students, 2017.

5. Economic impact t of international students. Research by Oxford Econom ics conducted for Universities UK. www.universitiesuk.ac.uk.

6. The Economic cost and Benefits of International students, Phil Vickers and Bahram Bekhradnia, Higher Education Policy Institute, July 2007.

7. تقرير الجمعية الأمريكية لبرامج اللغة الإنجليزية المكثفة AAIEP (أغسطس، 2003م). منشور على شبكة الإنترنت (كما في 1427/7/12هـ): http://www.aaiep.org/general/impact_statement.htm

8. Reform of the points Based Students (PBS) Immigration System, The Home Office–UK., Impact Assessment: HO0025, 12011/06/.